

الزيارة الميدانية للسيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المخصصة
لتقديم خطة العمل المتعلقة باستئناف الأنشطة بالمرافق العمومية التي تشرف عليها
الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية

بلاغ صحافي

قام السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء يوم الأربعاء 10 يونيو 2020، بزيارة ميدانية مخصصة لمعاينة التدابير الاحترازية والوقائية المتخذة بكل من مركز تسجيل السيارات لمدينة الرباط وأحد مراكز الفحص التقني للمركبات بنفس المدينة.

وتندرج هذه الزيارة الميدانية في إطار النهج الاستباقي الذي تتبعه الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية في مواجهة المخاطر المحتملة لوباء فيروس كورونا، حيث تم إعداد خطة العمل المندمجة المتعلقة باستئناف الأنشطة بالمرافق العمومية التي تشرف عليها الوكالة ومختلف المصالح التابعة لها ولا سيما مراكز تسجيل السيارات ومراكز المراقبة التقنية للعربات ومؤسسات تعليم السياقة.

في هذا الصدد، أبرز السيد الوزير الأهمية التي توليها وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمؤسسات العمومية التابعة لها لمحاربة تفشي وباء كورونا المستجد بالمرافق العمومية التي تدبرها وتشرف عليها حفاظا على سلامة المرتفقين والموظفين وكل العاملين بها. كما أوضح السيد الوزير أنه فور ظهور هذا الوباء في بلادنا، قامت الوزارة والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية بإصدار مجموعة من البلاغات الصحافية تشير إلى تمديد صلاحية مجموعة من الوثائق الإدارية المرتبطة برخصة السياقة والبطاقة الرمادية ومحاضر الفحص التقني والتي كانت ستنتهي صلاحيتها خلال فترة الحجر الصحي. وكان الهدف من وراء هذه الإجراءات هو حماية المواطنين بالدرجة الأولى و ضمان صلاحية وثائقهم الإدارية وقضاء أغراضهم الضرورية بالدرجة الثانية حتى لا يكون هناك تأثير على أنشطتهم الاقتصادية.

كما ذكر بالمقاربة التشاركية التي تم تبنيها مع كل المهنيين وخاصة مهني قطاع الفحص التقني وقطاع تعليم السياقة من أجل التتبع واستشراف الآفاق المستقبلية بناء على تطور الوضعية الوبائية في بلادنا. وقد مكنت هذه المقاربة من الاتفاق على مجموعة من الإجراءات والتدابير التنظيمية والاحترازية من أجل تنزيلها ميدانيا بالنسبة لكل قطاع استعدادا لمرحلة ما بعد رفع الحجر الصحي أو التخفيف منه طبقا لقرارات السلطات الحكومية المعنية واستئناف العمل بمختلف المرافق العمومية.

بنفس المناسبة، قدم السيد بناصر بولعجول، مدير الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية خطة العمل المندمجة التي أعدتها الوكالة لاستئناف العمل بمختلف المرافق التي تشرف عليها الوكالة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التنظيمية والوقائية. وتهم هذه الخطة المصالح الترابية للوكالة - مراكز تسجيل السيارات وقطاعي تعليم السياقة و الفحص التقني للمركبات.

وعلى مستوى مراكز تسجيل السيارات، ذكر السيد المدير بإعداد خطة لاستئناف العمل تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مركز من حيث حجمه وعدد العاملين به وحجم المرتفقين الذين يرتادونه وبنيته

التحتية بغية ضمان خدمة عمومية في المستوى اللائق للمرتفقين مع إيلاء أهمية بالغة لتدبير تحركات المواطنين داخل البنائات الإدارية أخذاً بعين الاعتبار الإجراءات الاحترازية والوقائية اللازمة.

كما تم الإعلان عن التطبيق المعلوماتي لأخذ المواعيد عن بعد على الموقع الإلكتروني www.khadamat.narsa.gov.ma للاستفادة من الخدمات المقدمة من طرف مراكز تسجيل السيارات. وسيمكن هذا التطبيق، الذي يمكن الولوج إليه عبر شبكة الانترنت في الحواسيب أو من خلال الهواتف الذكية، من تنظيم عملية استقبال المرتفقين أخذاً بعين الاعتبار إمكانيات كل مركز على حدة وذلك من أجل توفير خدمة عمومية في المستوى المطلوب.

علاوة على ذلك، تم تقديم البروتوكول الوقائي الذي تم إعداده بناء على توصيات السلطات العمومية المختصة وخاصة وزارة الصحة أخذاً بعين الاعتبار كل الشروط الصحية والاحترازية الضرورية لتفادي انتشار عدوى كوفيد - 19. وقد قامت الوكالة باقتناءات مهمة لحماية موظفيها والمتعاونين معها والمرتفقين على حد سواء.

أما على مستوى مؤسسات تعليم السيادة، ذكر السيد مدير الوكالة بالتصور الشامل المتعلق بالاستعداد الاستباقي لمرحلة ما بعد رفع الحجر الصحي و الذي يتضمن مجموعة من التدابير والإجراءات الوقائية على مستوى المؤسسات والمركبات المخصصة للتكوين التطبيقي من أجل الحفاظ على سلامة المرشحين والمرتفقين وكافة المتعاملين في هذا القطاع. كما تم اقتراح مشروع ميثاق يحتوي على مختلف الإجراءات والتدابير التنظيمية والوقائية في انتظار التوقيع عليه من طرف الهيئات والتمثيلات المهنية قبل استئناف العمل بهذه المؤسسات.

وفي مجال المراقبة التقنية للمركبات، وضمننا لاستمرارية الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع، تم إبراز الإطار المرجعي ودفتر التحملات الذي وقعت عليه التمثيلات المهنية والذي يشمل مجموعة من الإجراءات الناجعة والفعالة الواجب احترامها بدقة من قبل مراكز المراقبة التقنية للمركبات بالتشاور مع مهني هذا القطاع من خلال شبكات مراكز المراقبة التقنية، والفيدراليات الممثلة لأرباب مراكز المراقبة التقنية وكذلك ممثلين عن نقابات وجمعيات الفاحصين التقنيين.

و تلخص هذه التدابير الوقائية لفترة ما بعد الإغلاق على وجه التحديد في النقاط التالي:

- إعداد بروتوكول صحي خاص بإعادة فتح نشاط المراقبة التقنية يستند على توجيهات وزارة الصحة لحماية عموم المواطنين في الفضاء العمومي، ويأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التي تتطلبها إنجاز خدمة المراقبة التقنية؛
- اتخاذ إجراءات إدارية تقضي بتمديد صلاحية محاضر المراقبة التقنية التي انتهت خلال فترة الحجر الصحي إلى أن يتم استيعاب كل عمليات الفحص التقني المتأخرة؛
- الرفع من القدرة الإنتاجية لمراكز المراقبة التقنية للمركبات لمواجهة العدد الكبير من المركبات المتخلفة عن تجديد أو إجراء المراقبة التقنية في وقتها نظراً لتزامن موعدها مع فترة إغلاق المراكز. هذا الإجراء يهدف إلى تقليص مدة التأخر عن إخضاع المركبات للفحص التقني لتفادي الحوادث التي يمكن أن تكون الحالة الميكانيكية للمركبة أحد مسبباتها؛
- إعداد الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية لنظام معلوماتي تضعه رهن المرتفقين يمكنهم من حجز المسبق لمواعيد إجراء المراقبة التقنية لمركباتهم الشيء الذي سيسهم في تفادي أي اكتظاظ

على هذه المراكز من جهة، والرفع من رقمنة الخدمات العمومية وتسهيل ولوج المرتفقين لهذه الخدمات.

أما على صعيد المخطط التواصلي، أبرز السيد مدير الوكالة بالبرنامج التواصلي المتعدد الوسائط الذي تم إعداده والشروع في تنفيذه عبر الوسائل السمعية والبصرية والرقمية ابتداء من يومه الأربعاء 10 يونيو 2020 حيث سيتم مواكبة الإجراءات والتدابير التي سيتم تطبيقها سواء على مستوى المصالح الترابية التابعة للوكالة أو بمؤسسات تعليم السياقة. ويروم هذا المخطط التواصلي تحسيس وتوعية المواطنين حول السلوكيات الواجب اتباعها عند الولوج إلى الخدمات المقدمة من طرف الوكالة أو من طرف مؤسسات تعليم السياقة ومراكز الفحص التقني.

وفي هذا الإطار، تم التأكيد على استثمار مختلف دعائم التواصل الرقمية والسمعية البصرية خاصة القنوات التلفزية الوطنية، القنوات الإذاعية العمومية، القنوات الإذاعية الخاصة، منابر الصحافة الالكترونية والملصقات.

Communiqué de presse

Visite de terrain de M. Abdelkader AMARA, consacrée à la présentation du plan de reprise des activités des services publics supervisés par l'Agence Nationale de la Sécurité Routière (NARSA)

Monsieur Abdelkader AMARA, Ministre de l'Équipement, du Transport, de la Logistique et de l'Eau a effectué, le mercredi 10 juin 2020, une visite de terrain pour s'enquérir des mesures préventives prises par le centre d'immatriculation de véhicules à Rabat et un centre de contrôle technique de véhicules à la même ville.

Cette visite s'inscrit dans le cadre du processus proactif mis en place par NARSA pour contrer les dangers potentiels du coronavirus. Ainsi, il a été procédé à l'élaboration d'un plan de travail intégré relatif à la reprise des activités des services publics supervisés par l'Agence et les différents services y relevant, notamment les centres d'immatriculation de véhicules, les centres de contrôle technique de véhicules et les établissements d'enseignement de la conduite.

A cet effet, M. le Ministre a souligné l'importance accordée par le Ministère de l'Équipement, du Transport, de la Logistique et de l'Eau et les Etablissements Publics y relevant pour lutter contre la propagation de la pandémie du nouveau coronavirus dans les services publics, afin de préserver la sécurité des usagers et des fonctionnaires. Monsieur le Ministre a également précisé qu'après l'apparition de cette épidémie au Maroc, le Ministère et NARSA ont immédiatement publié un nombre de communiqués de presse indiquant la prolongation de la validité d'un nombre de documents administratifs relatifs au permis de conduire, la carte grise et le procès de contrôle technique dont la validité prenaient fin au cours de la période du confinement. Ces mesures visent au premier lieu, à protéger les citoyens, à assurer la validité de leurs documents administratifs et à satisfaire leurs demandes pour éviter tout impact sur leurs activités économiques.

M. Amara a également rappelé l'approche participative adoptée avec l'ensemble des professionnels, en particulier les professionnels du secteur du contrôle

technique et le secteur de l'enseignement de la conduite afin de suivre et d'anticiper les perspectives futures suivant l'évolution de la situation épidémiologique dans notre pays. Cette approche a permis la conclusion d'un nombre de mesures et dispositions réglementaires et préventives qui ont été déployées sur le terrain concernant chaque secteur pour la préparation de la phase du post confinement ou son allègement conformément aux décisions des autorités gouvernementales concernées et la reprise du travail dans les différents services publics.

Par la même occasion, Monsieur Benacer BOULAAJOU, Directeur de la NARSA, a présenté le plan d'action intégré élaboré par l'Agence pour la reprise du travail dans les différents services supervisés par NARSA, prenant en comptes les différentes dimensions réglementaires et préventives. Ce plan concerne les services territoriaux de l'Agence, les centres d'immatriculation de véhicules et les secteurs de l'enseignement de la conduite et du contrôle technique de véhicules.

Au niveau des centres d'immatriculation de véhicules, M. le Directeur a indiqué que l'élaboration du plan de la reprise du travail prend en considération la spécificité de chaque centre, à savoir le nombre d'employés et le volume des usagers y affluent et son infrastructure afin d'assurer un service public au niveau des attentes des usagers, tout en accordant une grande importance à la gestion des déplacements des citoyens au sein des administrations, en respectant les mesures préventives nécessaires.

Il a également été procédé à la publication de l'application de prise des rendez-vous en ligne à travers le site électronique www.khadamat.narsa.gov.ma pour profiter des services offerts par les centres d'immatriculation de véhicules. Cette application, dont l'accès est disponible sur ordinateurs ou sur smart phones, permettra d'organiser l'accueil des usagers en prenant en compte la capacité de chaque centre afin d'offrir un service public de niveau.

En outre, il a été procédé à la présentation du protocole préventif élaboré conformément aux recommandations des autorités publiques compétentes, notamment le Ministère de la Santé, tout en respectant les règles sanitaires et

préventives nécessaires pour contrer la propagation du COVID- 19. A cet effet, NARSA a acquis les outils nécessaires pour la protection de ses fonctionnaires, ses agents ainsi que les usagers.

Concernant les établissements de l'enseignement de la conduite, le Directeur de NARSA a rappelé la vision globale relative à la préparation proactive de la phase du post confinement, qui contient un nombre de mesures préventives concernant les établissements et les véhicules consacrés à la formation pratique, dans l'objectif de préserver la sécurité des candidats, des usagers et de l'ensemble des personnes opérant dans ce secteur. Un projet de charte a également été proposé contenant les différentes mesures et dispositions réglementaires et préventives, en attente de sa signature par des organismes et les représentations des professionnels avant la reprise du travail dans ces établissements.

S'agissant du secteur du contrôle technique de véhicules, et afin d'assurer la continuité de ses activités, il a été procédé à la présentation de son cadre référentiel et le cahier des charges paraphé par les représentations des professionnels, contenant une batterie de mesures efficaces et efficientes qui doivent être respectées avec rigueur par les centres de contrôle de véhicules en concertation avec les professionnels de ce secteur à travers le réseaux des centres de contrôle technique, les fédérations des propriétaires des centres de contrôle technique ainsi que les représentants des syndicats et des associations des contrôleurs techniques.

Les mesures préventives de la période post confinement se résument en particulier dans les points suivant :

- L'élaboration d'un protocole sanitaire relatif à la réouverture de l'activité du contrôle technique s'axant sur les orientations du Ministère de la Santé, dans le but de protéger les citoyens dans l'espace public, en prenant en compte les spécificités nécessaires pour la réalisation du service du contrôle technique ;
- La prise des mesures administratives pour prolonger la validité des procès du contrôle technique, dont la validité a pris fin lors de la période du

confinement sanitaire, jusqu'à ce que toutes les opérations de contrôle technique retardées soient satisfaites ;

- L'augmentation de la capacité de production des centres de contrôle technique de véhicules pour répondre au nombre important de véhicules qui n'ont pas renouveler ou effectuer le contrôle technique dans les délais suite à la fermeture des centres. Cette mesure vise la diminution du retard du délai de mise en contrôle technique des véhicules afin d'éviter les accidents dont l'état mécanique du véhicule peut être l'une des causes ;
- L'élaboration par NARSA d'un système d'information mis à la disposition des usagers, leur permettant de pré-réserver les dates de réalisation du contrôle technique de leurs véhicules, ce qui contribuera à éviter tout encombrement au sein de ces centres, d'une part, à digitaliser davantage les services publics et à faciliter l'accès des usagers à ces services.

En ce qui concerne le plan de communication, le Directeur de l'Agence a présenté le programme de communication multimédia qui a été élaboré et lancé sur les supports audiovisuels et numériques à partir du mercredi 10 juin 2020, permettant ainsi d'accompagner les procédures et les mesures qui seront adoptées, au niveau des services territoriaux de l'Agence et des établissements de l'enseignement de la conduite.

Ce plan de communication vise à sensibiliser les citoyens sur les comportements à suivre lors de l'accès aux services offerts par l'Agence ou par les établissements de l'enseignement de la conduite ainsi que les centres du contrôle technique.

Dans ce contexte, l'accent a été mis sur l'exploitation des différents outils de la communication numérique et audiovisuelle, notamment les chaînes de télévision nationales, les chaînes de radio publiques, les chaînes de radio privées ainsi que les supports de presse électronique et les affiches.